٣ ـ ان الخطورة في أي مشروع للحدّ من التسلّح في إطار ميزان القوى القائم، حالياً، في المنطقة، تكمن في نوعية التطوّر التي طرأت وتطرأ على الاسلحة، والتي تدخل في دائرة «الاسلحة غير التقليدية»، وهي نوعية تستطيع اسرائيل ان تخرجها ـ تهريباً ـ من إطار مختلف وسائل الرقابة والتفتيش. يضاف الى ذلك، ان طبيعة العلاقة الاميركية ـ الاسرائيلية توفر لاسرائيل التقانات الحديثة من أرقى مصادرها.

٤ ـ ان أخطر ما يتضمّنه أي مشروع للحدّ من التسلّح في إطار عملية التفاوض هو الحفاظ على تلك الهوة العلمية ـ التقانية بين الصناعة العسكرية الاسرائيلية والصناعة العسكرية العربية، وبخاصة في مجال الاسلحة غير التقليدية. وفي ظننا انه ما كان للولايات المتحدة الاميركية أو أية دولة غربية ان تطرح أي مشروع للحدّ من التسلّح لو لم تصبح تلك الهوة جد متسعة، بعد أزمة وحرب الخليج، ممّا أدّى الى اباحة تدمير الصناعة العسكرية العراقية تدميراً كاملاً، وبخاصة في مجال الاسلحة غير التقليدية. فبعد ذلك التدمير، عادت الهوة الى الاتساع، وهو ما يناسب مصلحة اسرائيل ويضادّ مصلحة العرب. وعلى هذا الاساس، جاء المشروع الاميركي. والعبرة من هذه الملاحظة هي ان تطبيق المشروع في اطار ميزان القوى الحالي سيحدّ من التطوّر التقاني العربي، في حين تستطيع اسرائيل ان تتابع تطوّرها بمعاونة الولايات المتحدة الاميركية والدول الغربية الاخرى.

٥ ـ من المنتظر ان تركّز اسرائيل في لجنة «الامن الاقليمي والحدّ من التسلح» على «ضبط التسلح»، وذلك بخفض نسب الاسلحة التقليدية في المنطقة، قبل التفاوض بشأن أسلحة التدمير الشامل؛ اذ ترى اسرائيل ان الاسلحة التقليدية، اذا ما تكاثفت ضرباتها كماً ونوعاً ومساحة وغزارة، قد تؤدي الى ما يقارب تأثيرات الاسلحة غير التقليدية. وربما تركز الجهد الاسرائيلي على الاسلحة المستوردة من الخارج، حتى لا يدور الحديث حول التصنيع العسكري الاسرائيلي، ولأن الدول العربية تعتمد في تسلحها على استيراد الاسلحة من الخارج. وثمة تصريحات لمسؤولين اسرائيليين تعبّر عن هذا الاتجاه[٢٦].

٦ ـ نظراً الى ان اسرائيل ترى في الانسحاب من الارض المحتلة ما يفقدها عمقاً استراتيجياً ارتاحت اليه طوال أكثر من ربع قرن، وعرفت فائدته في حرب العام ١٩٧٣، فانها تطمع في حيازة بدائل يكون فعلها مساوياً، إنْ لم يفق، فعل العمق الارضي الاستراتيجي الذي توفّره لها الارض المحتلة. وسيكون من بعض تلك البدائل، ان ترجح كفة القوة العسكرية الاسرائيلية رجحاناً ملحوظاً تتوافر فيه عوامل الديمومة وضمانها، وتشيل الكفة العربية لتبقى تحت رقابة دائمة تحفظ استمرار خفة وزنها، في مقابل ثقل وزن الكفة الاسرائيلية.

بعد هذه الملاحظات التي تساعد على قراءة أي مشروع للحدّ من التسلّح، وعلى التماس مصلحة السلام والمصلحة العربية المطابقة لمصلحة السلام فيه، نجد ان هناك مبادىء أساسية لا غنى لأي مشروع للحدّ من التسلح عن الأخذ بها؛ اذ بدونها تكون كمثل من أقام بنياناً مليئاً بالثغرات والفجوات التي تعرضه للانهيار لدى أول هزة أو تجربة. وفي تصوّرنا انه يمكن ايجاز تلك المبادىء في ما يلي، مع العلم ان ترتيبها لا يعني أفضلية أحدها على الآخر، وانما هي متساوية في القيمة والتطبيق:

١ ـ سيكون العدل أول مبدأ؛ ذلك ان الحدّ من التسلح يجب ان يكون حصيلة العناصر التي تتكوّن منها الدولة: عدد السكان، المساحة، طول الحدود، وغير ذلك من العناصر.